اجزاء الضفة الغربية. ففي مؤتمره الحزبي الثامن، مثلاً، دعا حزب العمال الاسرائيليين الموحد (المابام)، وهو عضو رئيسي في ائتلاف المعراخ، الى «حل سياسي بواسطة الاردن» وقرر «انه لا مكان بين البحر والنهر لدولة ثالثة فلسطينية، وان هذه الارض تنتسم لاسرائيل من جهة، ولدولة اردنية – فلسطينية من جهة اخرى تضم غالبية الضفة الغربية وقطاع غزة»[١٨]. لكن دعاة هذه الصيغة، وتمثلهم كتلة المعراخ، يدركون رفض الشعب الفلسطيني للوطن البديل، وبالتالي فهم يدركون عقم محاولة التوصل الى اتفاق مع الطرف الفلسطيني حول هذه الصيغة. وهذا فرض عليهم ما يمكن تسميته بـالتمثيل اللافلسطيني كأسلوب دبلوماسي وحيد يلائم موقفهم السياسي. اي انهم يقبلون التفاوض حول مصير الضفة والقطاع والشعب الفلسطيني، لكنهم لا يقبلون التفاوض حولها مع اي طرف فلسطيني. وتوصلوا الى ان الطريقة الوحيدة للتفاوض حول مصير الفلسطينيين دون التورط في الجدل المرفوض منهم مبدئياً حول حقهم في الاستقلال هو التفاوض مع الاردن، لان الوطن البديل لن يقبله سوى ممثل بديل[١٩].

اود ان الفت النظر هنا الى نقطة أساسية، وهي ان استعداد كتلة المعراخ للتفاوض مع الأردن حول مصير الضفة الغربية وسكانها لا يعني اعترافها بشرعية السيادة الاردنية على الضفة. لكنه ينبع من التزامها بضرورة احباط اي تفكير جدي بالاستقلال الفلسطيني، وبقيام دولة فلسطينية مستقلة في أي جزء من فلسطين. صحيح انه يمكن العثور على تصريحات نادرة لبعض المسؤولين في كتلة التجمع توحي، اذا أخذت على انفراد، بوجود قناعة بشرعية الوجود الأردني غربي نهر الاردن. ففي أيار ١٩٨٠، نقلت صحيفة اسرائيلية عن رئيس الكتلة، شمعون بيرس، قوله: إن المفاوضات يجب أن تقوم على قاعدة الشرعية، وان الشرعية للأردن، حيث انه لم يتنازل عن الضفة الغربية ولم يتنازل أهلها عن جنسيتهم الأردنية[٢٠]. لكن دراسة موقف الحزب بطريقة تأخذ بعين الاعتبار تصوره الشامل المتكامل لمصير الضفة الغربية والشعب الفلسطيني، ولا تستند الى عبارة معزولة فقط، تؤدي الى الاستنتاج بان الحديث عن الشرعية الأردنية لا يراد به سوى الحفر تحت القدم الفلسطينية وتقويض فكرة اعتبار الشعب الفلسطيني طرفا مميزا من أطراف الصراع له حق التمثيل المستقل في أي مفاوضات سياسية تجري حول أرضه ومصيره.

والحقيقة، إن دراسة موقف كتلة التجمع تؤدي الى اكتشاف دافعين اساسيين لتفضيلها التفاوض مع الأردن هما:

اولا: يعتبر الحزب هذه الصيغة صيغة موفقة وذكية لتجنب الرفض والسخرية اللذين تؤدي اليهما مقولة اللاوجود واللاتمثيل الفلسطيني، دون الحاجة الى مواجهة ممثلين فلسطينيين يحملون مطالب فلسطينية قومية.

ثانياً: يرى الحزب امكانية أفضل للحصول على تنازلات من مفاوضين أردنيين، حتى ولو كان بينهم فلسطينيون كجزء من وفد أردني، من حالة التفاوض مع ممثلين فلسطينيين ملتزمين بحركة وطنية فلسطينية.